دراسة بشأن مخرجات الثانوية العامة بين تأجيل القبول وقيود الإستيعاب بمؤسسات التعليم العالي

إعداد/
أ/ مرشد عبدالله مرشد

مدخل عام:

يعتبر التعليم الركن الأساسي للتنمية البشرية والدافع لنمو المجتمعات والدول المبني على تمليك المعارف وتوطينها تمهيدا لإيجاد إطار معرفي واسع يشمل كافة ميادين العلوم ، ويشكل التعليم بكافة مستوياته وأنواعه السند الأساسي لعوامل التطوير والتحديث للولوج إلى التنمية المستدامة القائمة على تحديث برامج التأهيل والتدريب وإتاحتها للطلاب بصورة مستمرة تمكنهم من تملك مهارات معرفية ومهنية وتقنية متنوعة، بما يحقق الموائمة و تكامل الأدوار بين أنواع ومستويات المهارات المطلوبة .

فالشباب أمل الأمة وثروتها الحقيقية إذا ما أحسن إعدادهم وتهيئتهم للحياة العملية ، لأن رصيد الدول في الوقت الراهن لا يقاس بما تمتلكه من موارد وثروات طبيعية ولكن بما تملكه من مخزون في رأس المال البشري كثيف المعرفة والقادر على التعاطي مع متغيرات العصر وملبياً للإحتياجات والبرامج التنموية و سوق العمل.

و مع التسليم بالمؤثرات الدولية والإقليمية التي سادت ثمانينات وتسعينات القرن الماضي والتي عكست بظلالها على الواقع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي لليمن على حد سواء ، قادت إلى إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية وتعبئة ا لصفوف الذي أستدعى معه إعادة إصدار قانون خدمة الدفاع الوطني الإلزامي رقم (٢٢) لعام ١٩٩٠ م تم تحديد الخدمة الفعلية التي يقضيها المكلف بهذا الواجب لمدة عامين لمن بلغ سن ١٨ عاماً أو أنهى تعليمة بمرحلة التعليم الثانوي أو الجامعي و لم يسبق أن ألتحق بها ، مما أدى إلى تأجيل قبول إلتحاق مخرجات الثانوية العامة بالجامعات سنة كاملة ، نظير أداء الخدمة الإلزامية في صفوف القوات المسلحة والأمن لمدة عاماً واحداً أو العمل في سلك التدريس لسد العجز من إحتياجات المدرسين بمرحلة التعليم الأساسي ، بالارتكاز على الفقرة **(جـ)** من المادة **الخامسة** في قانون خدمة الدفاع الوطني التي خولت لرئيس الوزراء تحديد عدد الخريجين من المرحلة الثانوية والحاصلين على تفوق في مستوي دراساتهم للعمل في حقل التدريس سنة كاملة توازي نفس الفترة التي يقضيها زملائهم في القوات المسلحة ، وكان ذالك بعد تنفيذ دورة تدريبية تخصصية لغير التربويين ، تشمل الجوانب التربوية والأداء المسلكي لإكسابهم مهارات التعامل مع الإدارة المدرسية والطلاب وبيئة التعليم ، وكان ذلك للذكور دون الإناث ، مع تأجيل خدمة السنة الثانية لتحدد من قبل الجهات المختصة إذا دعت الضرورة لذلك.

وعلى الرغم من تأجيل القبول لمدة عام بالتعليم العالي في ضوء المتغيرات التي فرضتها طبيعة تلك المرحلة إلا أنها ساعدت على ترسيخ القيم الإيجابية منها :

١. تعزيز الولاء الوطني لدى الشباب .
٢. إستقطاب عدد من حملة المؤهلات العلمية للدخول في صفوف وحدات القوات المسلحة والأمن .
٣. فتح برامج محو الأمية داخل وحدات القوات المسلحة والأمن تطورت بعد ذلك إلى مدارس أساسية وثانوية في إطار الوحدات العسكرية كخطوة هامة لتجفيف الأمية بين أفراد القوات المسلحة والأمن.
٤. توجيه عدد من الشباب الراغبين للانخراط بالكليات والمدارس العسكرية .

٥. إكساب الأفراد المسرحين من خدمة الدفاع الوطني معارف ومهارات حياتيه مكنتهم من التعاطي مع طبيعة الأحداث المتعاقبة إنطلاقاً من مبدأ الحرص على المصلحة الوطنية .

٦. التقليل من الإعتماد على المدرسين (المعارين والمتعاقدين) العرب والتدرج في عملية الإحلال .

وتحقيقاً لمرامي وأبعاد القيادة السياسية التي ربطت بين العمل في صفوف القوات المسلحة كواجب وطني أملتها ظروف المرحلة في ذلك الوقت ، والخدمة في حقل التدريس **إلا أنه** مع أفول القرن العشرين تهيأت ظروف سياسية كانت نتاج عوامل ومناخات دولية ترجمتها القيادة السياسية بعد تحقيق الوحدة المباركة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م إلى برامج عمل التحمت فيه كل فئات المجتمع اليمني بعد أن قضت عقود من الزمن في التشطير والتفرقة ، وإعتماد برامج الإصلاح والديموقراطية خيارات لبناء المستقبل المنظور بالاعتماد على :

١. إعادة لحمة اليمن أرضا و إنسانا وتثبيت دعائم الوحدة الوطنية.

٢. تأسيس أرضية صلبة لحماية المكاسب الوطنية القائمة على الديمقراطية واحترام الرأي والرأي الأخر.

٣. الانفراج السياسي الذي تهيأ بعد إعادة ترسيم الحدود مع دول الجوار وإعادة توجيه الإستثمارات للإهتمام بقضايا التنمية .

٤. تعزيز حالة الاستقرار والأمن في ربوع الوطن .

٥. التوجه إلى بناء صروح التنمية وقيام دولة المؤسسات .

٦. التركيز على بناء الإنسان من خلال إتاحة فرص التدريب والتأهيل بكافة مستوياته وأنواعه عبر مؤسسات التعليم العالي في الداخل أو الإبتعاث للخارج لتحصيل العلوم والمعارف النوعية والجديدة ، إيماناً بأن الإنسان هو هدف التنمية وأداتها .

٧. إعتماد التخطيط الإستراتيجي (متوسط وبعيد المدى) دليل منهجي لتجاوز الإختناقات التي تعترض مسيرة التعليم العالي والبحث العلمي في ضوء الأولويات المحددة.

٨. إصدار قانون المجالس المحلية ولائحته التنفيذية لنقل السلطات من مركز الدولة إلى المحافظات والمديريات وصولاً لأصغر وحدة إدارية .

٩. نمو نسبة التحضر في مختلف مديريات ومحافظات الجمهورية .

لكل هذا: ومن خلال حرص القيادة السياسية ممثلة بالرئيس القائد / **علي عبدالله صالح –حفظه الله** صدر القرار الجمهوري في عام ٢٠٠٠م بإيقاف العمل بقانون خدمة الدفاع الوطني وصاحب ذلك إيقاف خدمة التدريس الإلزامية ، إلا أن الجامعات والقائمين علي رسم سياسات وتوجهات التعليم العام والفني والمهني والعالي أيضاً لم يتفاعلوا بقدر كاف بعد إيقاف العمل بقانون خدمة الدفاع الوطني ، حيث كان الأمر يقتضي التنسيق مع وزارة التربية والتعليم لتزمين موعد اختبارات الثانوية العامة ومراجعة آليات تصحيح وإخراج النتائج للثانوية العامة المتوافق مع البدء بإجراءات القبول بمؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية ، إلا أن تلك المؤسسات الوطنية لم تبدٍ تجاوبا موازي بنفس القدر مع توجهات القيادة

السياسية القاضي بتوقيف العمل بقانون خدمة الدفاع الوطني وأستمر الحال بتأجيل القبول كما كان عليه الوضع قبل عام ٢٠٠٠م حتى اللحظة نتيجة لتأخير منح الطلاب وثائق التخرج بالإضافة إلى التحقق بضعف الطاقة الإستيعابية دون إجراء دراسة معمقة للتعرف عن حجم القدرة الإستيعابية المتاحة بكل مستويات التعليم العالي الوطنية بغض النظر عن التبعية المالية والإدارية أو الجهات الحكومية وغير الحكومية.

وعلى الرغم ، من وجود (١٩) جامعة وطنية منها (٨) حكومية و (١١) أهلية هذه الجامعات مجتمعة باتت تضم (١٤٠) كلية تتوزع بين (٩١) كلية حكومية منها (٣٥) كلية تطبيقية (٥٦) كلية إنسانية، بينما بلغ عدد الكليات الأهلية (٤٩) كلية منها (١٥) كلية تطبيقية (٣٤) كلية إنسانية، ناهيك عن المعاهد المتوسطة في رحاب تلك الجامعات ، بالإضافة إلى وجود(٤) كليات مجتمع و (٢٢) معهد تابعة لوزارة التعليم الفني والتدريب المهني التي تقبل مدخلاتها من مخرجات الثانوية العامة إلى جانب وجود نحو (١١) معهد تقني تابعة للوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى إلي جانب الكليات والمعاهد العسكرية وكذالك المعاهد الخاصة التي تنتشر في مراكز المدن الرئيسية .

الآثار السلبية لتأجيل القبول:

عكست مخرجات الثانوية العامة نمواً متدرجاً في زيادة عدد الطلاب كل عام في التعليم العام الذي لم يصاحبه نمو متوازي بنفس القدر من السرعة لإستيعاب مخرجات الثانوية العامة وعلى وجه الخصوص التعليم الفني والتدريب المهني ، وأصبحت وجهت الطالب بعد الثانوية التطلع للقبول في التعليم الجامعي نتيجة لضعف الخيارات التقنية المتاحة بالإضافة إلى سهولة التدرج في مراتب السلم الوظيفي وهؤلاء الخريجون من الثانوية العامة جرت العادة أن يمكثوا سنة كاملة بدون دراسة وهم في حيوية الشباب يشعرون بالفراغ القاتل في ضل غياب البدائل ، ولربما تتجاذبهم الأهواء ويتم استغلالهم الاستغلال السيئ (التطرف ،الإرهاب،إحداث الشغب،السلوك الغير سوي... الخ) والمواطن غير المؤهل لا يملك صفات المواطن الصالح والمنتج وقد يكون عاملاً من عوامل التفكك الاجتماعي والتفكك الأسري ويخلق معاناة للأسرة وللمجتمع الذي يعيش فيه بدون دراسة وبنفس الوقت بدون عمل وهذا التأجيل غير المبرر يمثل هدراً اقتصادياً وتعليمياً وبنفس الوقت يؤدي إلى إحباط نفسي بين صفوف الشباب تشكل ظاهرة سلبية وخطيرة لها انعكاسات على الطالب وولي الأمر وعلى المجتمع ، مما يؤدي إلى نسيان الطالب للمعلومات التي حصل عليها أثناء الدراسة في المرحلة الثانوية ومن ثم ضعف الدافعية على تحصيله التعليمي في دراسته الجامعية.

والحقيقة إن موضوع تأخر أو بقاء خريج الثانوية العامة لمدة عام دون السماح لهم بالتسجيل مباشرة في التعليم الجامعي أو التقني ليس موجوداً في أي بلداً من بلدان العالم إلا في اليمن و أن الجامعات في كل الأقطار العربية ودول العالم لا يوجد فيها مثل هذا النظام على الرغم من أن كثير منها مرت بنفس الظروف لأداء خدمة الدفاع ، إلا أن مراجعة السياسات التعليمية بين حين وأخر عملت على مواكبة إلغاء الخدمة نظير فتح مسارات القبول للشباب بالمعاهد التقنية والجامعات ووضع المعالجات الكفيلة بتوجيه الخريجين.

وهناك العديد من المشاكل التي تنشأ بعدم إلتحاق خريجي الثانوية العامة في مؤسسات التعليم العالي المختلفة من أهمها :

١. الحصيلة العلمية التي يتخرج بها الطالب بعد مرحلة الثانوية العامة متدنية وتزداد تدنياً ببقائه لمدة عام بدون إلتحاق بالتعليم الجامعي.
٢. الفترة التي يقضيها الطالب في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي ومن ثم مرحلة التعليم الجامعي إضافة إلى سنة التوقف فيخرج إلى الحياة العملية بعد نفاذ مرحلة عمرية هامة في حياته كان بالإمكان الاستفادة منها في حياته العملية.
٣. لا توجد البدائل في استغلال وقت الطالب بعد تخرجه من الثانوية العامة والذي كان يستغل بعملية التجنيد أو التدريس وغياب الأنشطة الأخرى التي يمكن أن يستغلها الطالب في تنمية مهاراته وقدراته.
٤. جميع الجامعات اليمنية الخاصة تقبل خريجي الثانوية العامة مباشرة بعد التخرج دون البقاء لمدة عام وذلك بنتيجة مسحوبة من شبكة الإنترنت (موقع وزارة التربية والتعليم) ويحرم الطلاب الذين ليس لديهم القدرة المالية للإلتحاق في الجامعات الأهلية بنفس عام التخرج.
٥. إن استمرار سياسة توقف الطالب لمدة عام بعد التخرج من الثانوية العامة تفقد التنافس بين

الجامعات الحكومية حيث تقبل الجامعات الأهلية الطالب بعد تخرجه مباشرة دون الانتظار لمدة عام وقبل حصوله على وثائق التخرج الرسمية وهذا يشجع قطاع التعليم الجامعي الخاص على حساب الجامعات الحكومية.

مخرجات الثانوية العامة للعام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥م:

يعكس الجدول أدناه حجم الخريجين من الثانوية العامة بقسميه الأدبي والعلمي موزعين بحسب الفئات العريضة للتحصيل الدراسي (وهي نسبة من معدل تخرج الطالب) وقد تم ترتيبها بدءاً بفئة التحصيل الدنيا(٥٠-٥٤) وإنتهاءاً بالخريجين الذين تربعوا على المراكز المتقدمة من فئة التحصيل (٩٥-٩٩ فأكثر)

جـــدول يبين مخــرجـات التعليم الثانــوي بحسب القسم وفئة التحصيل والنوع للعام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥م

!!! œº !!Œ!œ!! ! Œ			!!!º º º º º ! !!Œ						!!!º º ! !!(!!!! !!!! ! !!Œ !!!º º !Ž!Œ
			!!! º º !!! Œ			!!! º ! !!!Œ			
!!! !!!!	!!! œ	!!! ! !	!!! !!!!	!!! œ	!!! ! !	!!! !!!!	!!! œ	!!! ! !	
٣٩٤٨	١٠٢٢	٢٩٢٦	١٦٢٢	٤٥٥	١١٦٧	٢٣٢٦	٥٦٧	١٧٥٩	٥٤-٥٠
١٤٥٦٣	٣٧٨٤	١٠٧٧٩	٥٤١١	١٤٦٦	٣٩٤٥	٩١٥٢	٢٣١٨	٦٨٣٤	٥٩-٥٥
٢٢٦٨٥	٦٦٥٨	١٦٠٢٧	٨٢٢٥	٢٦٨٨	٥٥٣٧	١٤٤٦٠	٣٩٧٠	١٠٤٩٠	٦٤-٦٠
٢٥٥٢٠	٨٠١١	١٧٥٠٩	٩٢٤٦	٣٣٤٨	٥٨٩٨	١٦٢٧٤	٤٦٦٣	١١٦١١	٦٩-٦٥
٢٤١٦٣	٨٠٣٥	١٦١٢٨	٧٨٩١	٣٠٧٨	٤٨١٣	١٦٢٧٢	٤٩٥٧	١١٣١٥	٧٤ -٧٠
١٩٨٢٤	٦٨٤٣	١٢٩٨١	٥٨٦٩	٢٣٨٢	٣٤٨٧	١٣٩٥٥	٤٤٦١	٩٤٩٤	٧٩ -٧٥
١٣٩٧٧	٥١٥٦	٨٨٢١	٣٧٦١	١٦٩٠	٢٠٧١	١٠٢١٦	٣٤٦٦	٦٧٥٠	٨٤-٨٠
٧٣٢٥	٣٥٢٠	٣٨٠٥	١٦٧٩	١٠١٢	٦٦٧	٥٦٤٦	٢٥٠٨	٣١٣٨	٨٩-٨٥
٢٢٣٣	١٤١٨	٨١٥	٤٩٦	٣٩٤	١٠٢	١٧٣٧	١٠٢٤	٧١٣	٩٤-٩٠
١٢٨	٧٧	٥١	٢٥	١٩	٦	١٠٣	٥٨	٤٥	٩٥-٩٩ فأكثر
١٣٤٣٦٦	٤٤٥٢٤	٨٩٨٤٢	٤٤٢٢٥	١٦٥٣٢	٢٧٦٩٣	٩٠١٤١	٢٧٩٩٢	٦٢١٤٩	!!! œŒ !œ ! (

ومن الجدول أعلاه يتضح مراتب التحصيل العلمي الموزعة إلى عشر فئات خماسية ، وهذا الجدول يعكس:

١. عدد الخريجين من الثانوية العامة بقسميها العلمي والأدبي البالغ (١٣٤,٣٦٦) طالباً وطالبة عدد الإناث منهم (٤٤,٥٢٤) طالبة .
٢. مثل عدد الخريجين في القسم العلمي (٩٠,١٤١) طالباً وطالبة الإناث منهم (٢٧,٩٩٢) طالبة.
٣. بلغ عدد الخريجين من القسم الأدبي (٤٤,٢٢٥) طالب وطالبة منهم إناث (١٦,٥٣٢) طالبة.
٤. أحتلت الإناث المراكز المتقدمة من نسب التخرج (٩٥-٩٩ فأكثر) بواقع (٦٣%) مقابل (٣٧%) للذكور .

أي أن القسم العلمي حاز على ما نسبته (٦٧.١ %) من إجمالي الخريجين بفارق (٣٤.٢%) نقطة عن القسم الأدبي ويعزي ذلك إلى السياسات الداعمة في إعادة توجيه التعليم الثانوي في العشر السنوات الماضية لصالح القسم العلمي عكست ببرامج تنفيذية شكلت متنفس لانخراط طلاب الريف بالقسم العلمي.

وبالارتكاز على التوجهات القاضية بتحديد القدرات الإستيعابية وتوجيه الطلاب للكليات والأقسام العلمية في ضوء المحددات التي أعتمدها المجلس الأعلى للجامعات في القبول لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ م الذي أشترط حصول الطالب على نسبة (٧٠%) كحد أدنى في امتحان شهادة الثانوية العامة وعليه:

فإن الطلاب الذين حصلوا على نسبة (٦٩%) فأقل بلغوا (٦٦,٧١٦) طالب وطالبة يتوزعون بواقع (٦٣.٣%) قسم علمي و(٣٦.٧%) قسم أدبي ، شكلوا ما يوازي (٥٠%) من إجمالي الخريجين ويتوقع أن يتوجه الكثير منهم إلى سوق العمل وهم لا يمتلكون مهارات حياتية تساعدهم في الدخول إلى محيط العمل إلى جانب الضعف العام في إستخدام اللغة الإنجليزية و القصور النسبي في استخدام مهارات اللغة العربية، بينما سيتوجه البعض منهم للبحث عن فرص قبول بالمعاهد الخاصة والالتحاق ببرامج تدريبية قصيرة لإكتساب مهارات حياتية تساعد في البحث على فرص عمل في القطاعات الإقتصادية أو الشركات والمؤسسات العاملة في البلاد أو الإلتحاق في صفوف القوات المسلحة والأمن .

شكل رقم (١) يوضح عدد الطلاب الحاصلين على ٦٩ % درجة فأقل مقارنة بفئة التحصيل (٧٠-٩٩) عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤

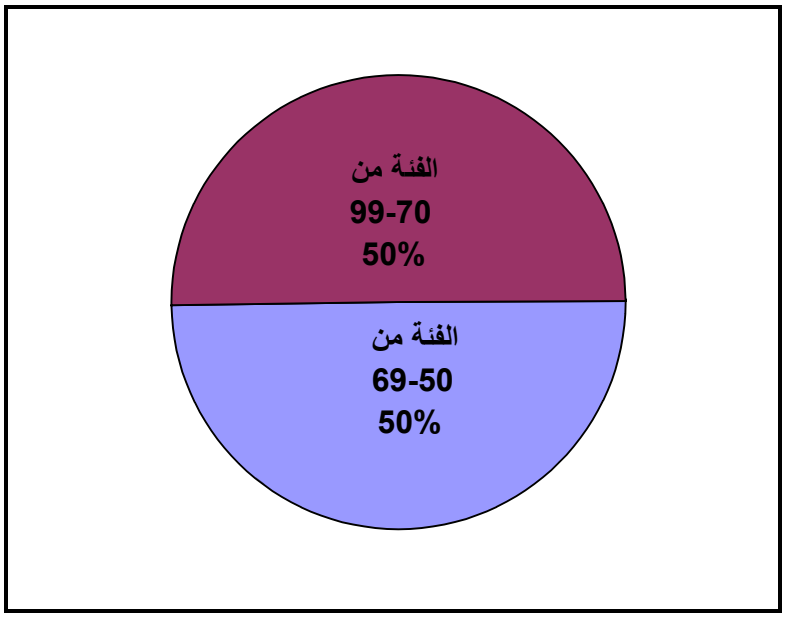

أما الطلاب الذين حازوا على (٧٠-٩٩%) من نسبة التخرج في الثانوية العامة للعام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٤م فقد بلغوا (٦٧٦٥٠) طالب وطالبة الإناث منهم (٢٥٠٤٩) ،يتوزعون بين (٤٧٩٢٩) قسم علمي و(١٩٧٢١) أدبي ، وهؤلاء الخريجون هم المستهدف إستيعابهم بالجامعات الحكومية والأهلية حسب قرار المجلس الأعلى للجامعات.

وفي ضوء معطيات الحياة الإقتصادية والإجتماعية التي تعكس تدني مستوى المعيشة وكبر حجم الأسرة وإرتفاع معدل الإعالة مع تزامن وجود أكثر من فرد للأسرة الواحد بالجامعة وعليه فإن الطلاب المشمولين بمراتب التخرج الواقعين بين مرتبتي (٧٠-٧٩%) بلغ عددهم (٤٣٩٨٧) طالب وطالبة منهم (٢٩١٠٩) ذكور و(١٤٨٧٨) إناث ويتوقع قبول عدد منهم بالكليات النظرية بينما سيتوجه الكثير منهم إلى سوق العمل أو مشارب أخرى للأسباب التالية :

١. تركز الجامعات في عواصم المدن بإستثناء فروع كليات التربية وقليل من الكليات الأدبية .
٢. ضعف الأثر الإقتصادي للمؤهل الذي أفقد حماس عدد من المتطلعين للقبول بالكليات الأدبية خصوصاً الإناث .
٣. الأعراف والتقاليد الضاغطة ذات المردود السلبي على الإناث وبوجه خاص في الريف .
٤. انتشار الفقر وارتفاع تكاليف الدراسة بالتعليم الجامعي مع عجز معظم الأسر في تحمل نفقات أولادهم.
٥. تفضيل الأسرة الريفية زواج الإناث عن الإستمرار بالدراسة والحصول على مستوى تعليمي متقدم بعيداً عن أفراد الأسرة .

٦. ضعف الفرص التي يولدها سوق العمل أمام مخرجات الكليات الإنسانية وتراكم عدد الخريجين الباحثين عن عمل سنة بعد أخرى الذي ولد درجة من الإحباط في التعويض عن الوقت المهدر في سنوات الدراسة .

عدد الطلاب المتوقع قبولهم:

بناء على المبررات أعلاه فإن الطلاب الحاصلين على معدل (٥٠-٦٩%) بالثانوية العامة هم ما دون القبول المحدد بقرار المجلس الأعلى للجامعات ويشكلون نحو (٥٠%)، بينما الخريجين الحاصلين على معدل (٧٠-٧٩%) البالغ عددهم (٤٣٩٨٧) طالب وطالبة تم إفتراض قبول نصف هذا العدد في ضوء المبررات المبينة بالفقرات أعلاه من (١-٦) من المشمولين بهاتين المرتبتين في أحسن الأحوال والمقدرة بنحو :

١. (٢١,٩٩٤)* طالب وطالبة شكل القسم العلمي منهم (١٥١١٤) طالب وطالبة، والقسم الأدبي (٦,٨٨٠) طالب وطالبة ، بينما النصف الأخر منهم سيلجئون للبحث عن مصادر للرزق تعينهم على الإيفاء بإلتزاماتهم الأسرية أو البحث عن قبول بالكليات العسكرية والمعاهد الحكومية التابعين لوزارة التعليم الفني والتدريب المهني (معاهد وكليات) تقنية والوزارات الأخرى ناهيك عن عدد من المعاهد الأهلية العاملة بالمستوى التقني والمقدر لها أن تقبل مجتمعة نحو (٢١١٣٢) طالب وطالب . أنظر الملحق رقم (٤، ٥ ،٦)

٢. ومع التسليم جدلاً بقبول كافة الطلاب الحاصلين على نسبة تتراوح بين (٨٠-٩٩ % فأكثر) والبالغ عددهم (٢٣,٦٦٣) طالب وطالبة نصيب القسم العلمي منهم (١٧,٧٠٢) طالب وطالبة ، والقسم الأدبي (٥,٩٦١) .

٣. يكون إجمالي عدد الطلاب المتوقع إستيعابهم في المقاعد الدراسية لأول مرة بالجامعات الحكومية والأهلية للعام الجامعي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ م إجمالي الفقرتين (١ ، ٢) (٤٥,٦٥٧) طالب وطالبة.

في ضوء مخرجات وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ م المبني على الإفتراض السابق الموضح بالصفحة (٩ ، ١٠) أعلاه : وعليه فإننا نطرح التساؤل التالي: ما هو الغرض من توقف الطالب بعد التخرج من الثانوية العامة لمدة عام؟ وما هي مبررات إستمرار هذا الوضع؟ .

الطاقة الاستيعابية للقبول بالجامعات (حكومية أهلية):

تم تحديد عدد الطلاب المستجدين بالجامعات الوطنية حسب قرار المجلس الأعلى للجامعات كما يلي :

١. في العام الجامعي ٢٠٠٦/٢٠٠٧م بلغت الطاقة الاستيعابية بالجامعات الحكومية من الداخلين الجدد ب (٦٥٥١٧) طالب وطالبة.

* تم إفتراض القبو ل (٥٠%) من إجمالي الخريجين الحاصلين على معدل (٧٠-٧٩%)

٢. بلغ عدد الطلاب المحدد إستيعابهم بالمستوى الأول بالجامعات الأهلية (١٨٥٢٩) طالب وطالبه .

وعليه فإن المجلس الأعلى لتخطيط التعليم يرى أهمية الأخذ في الإعتبار النقاط التالية :

أ- تقدير عد د الطلاب المتوقع إيفادهم للخارج ب (٦٠٠) طالب وطالبة .

ب- خفض عدد الباقون للإعادة بالمستوى الأول في الجامعات الحكومية من نحو (١٦) ألف عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ م وهي (البيانات المتاحة) إلى (١٠) ألف الذي سيوفر نحو (٦٠٠٠) مقعد لإفساح المجال للمتدفقين الجدد من مخرجات الثانوية العامة ، لما من شأنه تقليل هدر الموارد التي أصبحت تشكل إحدى الظواهر المقلقة في تكدس الطلاب برحاب الجامعات و لم تعالج بدراسات جادة للتعرف عن أسبابها الكامنة ووضع المعالجات المبنية على معرفة العوائق .

ج- وعلى الرغم من أن كليات الزراعة بالجامعات الحكومية وعددها (٤) تضم (١٥٥٣) ملتحق بجميع المستويات وبلغ أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم (٢١٥) أي أن نصيب الطالب لعضو هيئة تدريس (٧ : ١) وأصبحت تشكل الحلقة الأضعف في استقطاب الطلاب ، برغم من تهيئة مناخ عمليتي التعليم والتعلم أفضل من غيرها من حيث : القاعات والمعامل والتجهيزات وهيئات التدريس ، الذي يتطلب تسليط الضوء على أهمية هذه الكليات والتعريف بمجالاتها خصوصا ذات الإرتباط بالصناعات التحويلية والغذائية المولدة لفرص العمل ..... إلخ، مما يستدعي ضرورة إستقطاب عدد من الطلاب للإنخراط بهذه الكليات من خلال وضع حوافز معنوية لرفع قدرتها الإستيعابية إلي ما يوازي النصف بزيادة (١٨٢٠) إلى ما تم إعتماده في قبول عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ البالغ عددهم (١,٣٨٠) لصل إجمالي القبول (٣,٢٠٠) طالب وطالبة .

٣. وبإضافة عدد الطلاب المقترح إستيعابهم من قبل المجلس الأعلى لتخطيط التعليم والموضحين بالفقرات (أ،ب،ج) البالغ عددهم (٩,٨٠٠) طالب وطالبة يكون الإجمالي العام للقبول المتوقع للعام الجامعي ٢٠٠٨/٢٠٠٧م (٩٣,٨٤٦) طالب وطالبة

وهذا يحتاج إلى التنسيق السريع مع وزارة التربية والتعليم لوضع آلية فاعلة لتجهيز خطة عملية للإسراع في إنجاز التصحيح لإختبارات الثانوية العامة والمصحوبة بعمليتي المراجعة والإشراف في أن واحد ، ومع إعلان النتائج يتم إستكمال إجراءا ت منح الوثائق التي تمكن الطلاب من اللحاق بالتسجيل بوقتٍ كافٍ بالجامعات ، وهذا يستدعي بدوره موائمة الفترة الزمنية بين إعلان النتائج وفتح باب تسجيل و القبول بالجامعات ، مع التأكيد على ضرورة سد الفجوات التي تتخللها عمليات القبول ، و بالرغم من ذلك فإن القصور الكمي والنوعي حتماً سيرافق الكليات التطبيقية إذا ما عملنا على إعتماد السياسات القاضية بتوسيع مدخلات تلك الكليات وتنويع مجالاتها وهذا ما يجب أن يكون .

الموا ئمة بين مخرجات الثانوية العامة و الطاقة المتاحة للقبول:

بلغ إجمالي الطلاب الذين قد إستحقاقهم للقبول بالجامعات (الحكومية والأهلية) طبقاً لنسب النجاح

التي حصلوا عليها في إمتحانات الثانوية وتتوافق مع قرار المجلس الأعلى للجامعات الذي حدد نسبة (٧٠%) كحد أدنى للقبول بالجامعات للعام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٦م من مخرجات ٢٠٠٥/٢٠٠٤م والبالغ عددهم (٦٧,٦٥٠) طالب وطالبة في ضوء بيانات وزارة التربية والتعليم وهذا العدد يقل بـ (١٦,٣٩٦) طالب وطالبة عما تم إقرار قبولهم من قبل المجلس الأعلى للجامعات البالغ عددهم (٨٤,٠٤٦) طالب وطالبة الذي سيؤدي إلى قبول عدد من الطلاب من فئات التحصيل دون (٧٠%) وهذا يوحي أن المجلس الأعلى للجامعات أتخذ قرار القدرة الإستيعابية دون الرجوع لمخرجات الثانوية العامة وفقاً لنسب النجاح وحسب فئات التحصيل.

وإذا ما تم الأخذ في الإعتبار مقترح المجلس الأعلى لتخطيط التعليم بإضافة (٩,٨٠٠) طالب وطالبة كونها تكمل لآليات القبول والذي سيرفع طاقة القبول إلى (٩٣,٨٤٦) من المتدفقين الجدد من مخرجات الثانوية العامة ، مع العلم أن ماتم تحديده لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ م لم يأخذ في الإعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية ومستوى الفقر والعادات والتقاليد التي تكرس الموروث السلبي وتحول دون قبول نسبة غير قليلة من مخرجات فتيات الريف وأبناء الفقراء ، ناهيك عن المسؤوليات التي يطلع بها عدد من الأفراد الخريجين تجاه أسرهم ولا تمكنهم ظروفهم من التسجيل بالجامعات وإن كانت معدلاتهم تسمح بذلك نتيجة:

- فقدان العائل الأساسي للأسرة.
- عدم قدرة رب الأسرة الالتزام بتأمين المتطلبات الأساسية للحياة.
- إتساع شريحة الفقر وعدم فاعلية برامج الحماية الإجتماعية مثل شبكة الأمان الاجتماعي وصندوق الرعاية الاجتماعية.
- ضعف توليد فرص عمل مجزية لسد الإحتياجات الضرورية .
- تكدس عدد الخريجين عاماً بعد أخر بسبب عدم ملائمة برامج التأهيل مع إحتياجات التنمية.

وبالعودة إلى إفتراض عدد الطلاب المتوقع قبولهم عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧م بإستخدام مخرجات العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٤م كسنة أساس لتوقعات القبول الموضحة (بصفحة ٩,١٠) مع ثبات عدد الخريجين ومستوى التحصيل في المراتب وعليه يمكن التنبؤ بقبول مخرجات عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ و٢٠٠٧/٢٠٠٦م في قبول العام الجامعي ٢٠٠٨/٢٠٠٧م وذلك بضرب (٤٥,٦٥٧) × (٢) يكون الناتج (٩١,٣١٤) وهو العدد المتوقع قبولهم من مخرجات العامين، وهذا يمكن القائمين في تخطيط وبرمجة القبول من إستيعاب دفعتي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ و ٢٠٠٧/٢٠٠٦ في وقت واحد ، حيث ومؤشرات العرض من الخرجين وطلب الجامعات تكاد تتوازن بالإستناد إلى الفرض المبين في ص١٠.

مع العلم أن هذا لن يتأتى إلا من خلال الشفافية المعلنة للقبول وإجراءاته التنفيذية وتدريب وتأهيل القائمين على التسجيل والقبول والإداريين ومساعديهم من الملتزمين بالوقت الأدائي للوظيفة وإحترام الوقت وأهلٌ للكفاءة والنزاهة والإبتعاد عن الوساطات والضغوط الإجتماعية التي تواجهها إدارات التسجيل والقبول في مختلف الجامعات اليمنية معتمدين على قدرات الطالب وميوله وإستعداداته

كمرتكزات في عملية القبول وإعطاء الأولوية في التسجيل لمخرجات العامين الموضحين أعلاه عن المخرجات التراكمية من سنوات سابقة وتزامن تكثيف التوعية القبلية والمصاحبة بالطلاب المستهدفين في القبول.

مقترحات للمعالجة

في ضوء المعطيات السابقة تم استنباط مجموعة من المقترحات تساعد في وضع آليات جديدة بالإرتكاز على قاعدة معلوماتية تحتوي على كافة المتغيرات التي يتطلبها راسمي سياسات التعليم العالي لما من شأنها إذكاء روح التنافس وشحذ همم الشباب وتسهيل إجراء ت القبول التي كرست البيرقراطية الإدارية والتعقيدات في تطويل المعاملات وعدم الإلتزام الكامل بوقت العمل من قبل الأداريين ، فإن ذلك يعكس لدى الطالب صورة غير طيبة من أول وهلة مما يوطد في ممارساته روح السلبية وضعف الإلتزام ويعكس في تصرفاته اللامبالاة بالتعامل مع أقرانه وأساتذته وممتلكات الحق العام .

وعليه فإن هناك واجب يمليه ديننا الحنيف و يعكسه الدستور والقوانين بإلتزام الحيادية وتوخي الدقة في الإجراءات وإعطاء كل طالب ما سيتحقه دون إعتبار الوساطة والجاه كأدوات نفوذ للدخول إلى هذا المستوى من التعليم خصوصاً الكليات العلمية وعلى رأسها كليات القمة(الطب،الهندسة والعلوم) ، ولنعتمد قدرات الطالب وميوله واستعداداته أحد أهم مراتكزات القبول لبعث الدوافع وإيقاض الهمم وكسر الجمود نحو أفاق جديدة وعليه نورد بعض المقترحات التي تساعد في تدعيم إجراءات القبول وهي:

١. تفعيل قنوات التواصل بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية والتعليم من خلال الإدارات المعنية بتوقيت إخراج النتائج بعد إعلانها بإسبوع كحد أقصى.

٢. تنفيذ مسح ميداني لجميع مؤسسات التعليم العالي (حكومي وأهلي) للتعرف على القدرة الإستيعابية الحقيقية لكل كلية وقسم وعلى مستوى التخصص على أن تراعى في ذلك المعايير المحددة للكليات التطبيقية والنوعية والخصوصية التي تتميز بها عن العلوم الإنسانية تحت مظلة وزارة التعليم العالي وبمشاركة اتحاد الجامعات الأهلية ووزارة التعليم الفني والتدريب المهني والمجلس الأعلي لتخطيط التعليم والمجلس الأعلي للجامعات لتحديد القدرة الإستيعابية بتلك المؤسسات إذا عملت بكل قدراتها الإستيعابية في فترة واحدة .

٣. تصميم استمارة أو برنامج يشتمل على كافة المتغيرات المطلوبة من قبل وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات والمجلس الأعلي لتخطيط التعليم يلبي كافة المؤشرات المطلوب حصولها عن مخرجات التعليم الثانوي بحسب القسم والمحافظة والنوع وفئات التحصيل العلمي .

٤. تحديد عدد الطلاب المتوقع قبولهم بمؤسسات التعليم العالي وفق نتائج الثانوية العاملة والمسلمة من وزارة التربية والتعليم بحسب التخصص والنوع ومستوى التحصيل مع الإلتزام بشفافية الإجراءات وحياديتها عند إجراء المقابلات التحريرية والشفوية للكليات التي تتنافس على مقاعدها أعداد تفوق طاقتها الإستيعابية .

٥. فتح برامج مسائية با لكليات والأقسام التي يتوفربها هيئات تدريس كافية وبيئة تعليمية مهيئة .

٦. إحاطة المستهدفين من مخرجات التعليم الثانوي بإقامة الأيام المفتوحة بالجامعات يتم فيها استقبال الطلاب للتعرف على الكليات والأقسام والتخصصات بجميع الكليات والمرافق الأخرى كالمكتبات والمعامل والأنشطة الثقافية والإجتماعية مع إقامة الورش والمعارض والندوات والمحاضرات التوعوية والتوجيهية.

٧. إعداد برامج خاصة تعين الطالب في االتغلب على الفجوة المعرفية و تساعده في الانتقال بيسر

وسهولة من مرحلة التعليم الثانوي إلى التعليم العا لي من خلال إستخدام وسائط برمجية تعد لهذا الغرض بالتركيز على بعض المواد التي لم تعطى لها اهتماماً كافياً في المرحلة الثانوية مثل : الرياضيات والكيمياء والفيزياء واللغة الإنجليزية والحاسوب، وتسجيل أشرطة تحتوي على الاختبارات التحريرية والمقابلات الشفوية بحسب الأقسام لكل كلية تضم ثلاث سنوات على الأقل لإكساب المتقدمين روح الثقة بأنفسهم ويكسر حاجز الخوف والعيب من الفشل.

٨. حصر عدد المنح الدراسية وبرمجتها التي تتوفر عن طريق التعاون الثقافي والعلمي أو المساعدات أو بروتوكولات مع الدول الشقيقة والصديقة أو التمويل الحكومي وبرمجتها في ضؤ الأولويات المطلوبة.

٩. تفعيل دور قطاع البعثات وتنشيط آليات التنسيق مع الملحقيات الثقافية ومتابعة الموفدين لتذليل مشاكلهم ومستوى التقدم بدراساتهم وإحاطتهم بإجراءات الثواب والعقاب التي ستحاط بالمتفوقين أو المتخلفين وتقييم ذلك سنويا مع مقترح المعالجات لتصحيح الإختلالات أولاً بأول .

١٠. توزيع الأوائل على التخصصات والكليات والجامعات بدول الإيفاد بالترتيب والأهمية النسبية لكل تخصص من الناحية النوعية والندرة النسبية،بالإرتكاز على معطيات النتائج لتعظيم قيم الممارسات الديمقراطية كتجسيد للأداء في الأعمال اليومية .

١١. تحديد عدد من المنح الداخلية بالجامعات الحكومية تعطي لفئات الأوائل الذين لايرغبون بالإيفاد سواءً لظروف اجتماعية أو رغبة شخصية لإستحقاقهم ذلك .

١٢. تعزيز القدرات الفنية للعاملين بالتخطيط والإحصاء وشئون الطلاب والشؤون الأكاديمية لإستخراج ونشر البيانات النوعية كالرسوب والتسرب والإنتقال بين المستويات التعليمية حسب الكلية والتخصص والنوع .

١٣. اقتراح المعالجات الموضوعية للتقليل من حجم (البقاء) من خلال تحديد عددالمواد التي يسمح للطالب البقاء بها بالمستوى الأول أوعلى مستوى المرحلة الجامعية .

١٤. وضع عقوبات مالية للمتخلفين لأشغالهم مقاعد يفترض أن تتاح للمستجدين من مخرجات الثانوية العامة المسجلين في قوائم الأنتظار .

١٥. توسيع القبول بالجامعات التي يتوافر بها هيئات تعليمية كافية للعمل بنظام الفترتين صباحية ومسائية لتخفيف حدة الزحام في المدرجات و القاعات والمعامل التطبيقية خصوصاً تلك التي يزداد الطلب على مخرجاتها .

١٦. تمييز دور الجامعة المجسد لأهدافها وأنشطتها في مجال التدريس والبحث وإقامة الندوات والورش لإكتشاف المواهب من خلال تنوع الأداء تعظيماً للفائدة وإثراء الحوار المبني على تحفيز المتعلم وجعله محور الإرتكاز بالعملية التعليمية .

١٧. فتح برامج تعليمية دون البكالوريوس بإشراف الكليات التطبيقية بالجامعات تعمل في الفترة المسائية وتأسيس مبدأ التنافس كعنصر جوهري بين الجامعات وإعلا قيمتها المجتمعية .

١٨. إدخال عدد من التخصصات النوعية و المطلوبة لسوق العمل ، مع تزامن دمج التخصصات المتشابهة لزيادة الإحتمالات والخيارات أمام المتطلعين للقبول تساعد في التأهيل المزدوج وتتيح

فرص أكبر للحصول على وظائف .

١٩. فتح برامج الإنتساب التي تتيح للطالبات خصوصاً فرصة إلحاقهن بالتعليم الجامعي في كليات وتخصصات مختارة وبالذات في التخصصات الإنسانية.

ملحق رقم (١)

ملخص لإجمالي القبول المتوقع ب (الجامعات " الحكومية والأهلية " +والكليات والمعاهد التابعة " العليا الحكومية " فقط لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م

	م	المؤسسة التعليمية	القدرة الاستيعابية
الجامعات الحكومية والأهلية	1	الجامعات الحكومية	٦٥٥١٧
	2	الجامعات الأهلية	١٨٥٢٩
	الإجمالي (١)		٨٤٠٤٦
اقتراح المجلس الأعلى لتخطيط التعليم	١	الافاد الخارجي	٦٠٠
	٢	رفع عدد قبول في كلية الزراعة إلى	٣٢٠٠
	٣	خفض عدد البقاء في المستوى الاول جامعة حكومية بنحو	٦٠٠٠
	الاجمـــالي (٢)		٩٨٠٠
الكليات والمعاهد التابعة للجهات الاخرى	١	وزارة التعليم الفني والتدريب المهني	٢٦٢٥
	٢	المعاهد التابعة للوزارات والجهات الحكومية الأخرى	١٣٤٠٧
	٣	الكليات والمعاهد العسكرية	٥١٠٠
	الإجمالي (٣)		٢١٣٣٢
	الإجمـــالي الـعـــام (٣,٢,١)		١١٤,٩٧٨

ملحق رقم (٢)

تقدير القبول بالجامعات الحكومية والأهلية للعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م

م	القبول في الجامعات حكومية		القبول في الجامعات الأهلية	
1	صنعاء	٢٤٠٧٩	العلوم والتكنولوجيا ٣٩٣٠	٢٨٠٠٩
2	عدن	١٣٠٠٠	الإيمان ٢٥٠٠	١٥٥٠٠
3	تعز	٨٠٤٢	اليمنية ٤٨١٠	١٢٨٥٢
4	الحديدة	٥٠١٦	الوطنية ٢٥١١	٧٥٢٧
5	إب	٥٢٠٠	سبأ ١٣٦٠	٦٥٦٠
6	ذمار	٥٥٦٠	أروى ٦٩٠	٦٢٥٠
7	حضرموت	٤٦٢٠	الاحقاف ٤٦٠	٥٠٨٠
8			التطبيقية ٠٠	٠٠
			الأندلس ٤٥٠	٤٥٠
			المستقبل ٤٣٥	٤٣٥
			الحديثة ٥٠٣	٥٠٣
			كلية العلوم الإسلامية ٣٠٠	٣٠٠
			دار العلوم الشرعية ٣٧٠	٣٧٠
			الكلية العليا للقران الكريم ٢١٠	٢١٠
الإجمالي العـــام		٦٥٥١٧	١٨٥٢٩	٨٤٠٤٦

ملحق رقم (٣) ملخص القبول بالمعاهد والكليات التابعة

لوزارة التعليم الفني والتدريب المهني للعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م

!	!! ƒ! ƒ!!!!Œ! ! ! ! !Œ	!!!!!Ï Í Í Ñ‼Ï Í Í Ò!ðæ¾!!!Œ!
1	!!! !Ÿ!! !! ! ! Š! !!! ! !!!	450
2	!!! ! !! ! »! !! ! ! Š! !!! ! !!!	400
3	!!! ! !! !! ! ! Š! !!! ! !!! !	250
4	!!! ! !! ! ! Š! !!! ! !!! ! ! ! ! !	150
5	!! ‼ ƒ ! ! Š!!!!! ! !!!!!!! ! ! Ÿ! ‼	50
6	!! !ŸŠ! ! ‼ ! !!!! !! ! !!!!!! ! ! Ÿ!	20
7	!!! !! ! !!! !!!! ! ! !!!!! ! ! Ÿ! ‼	35
8	!!! ! !!! ! !!! !!!! ! ! !!!!! ! ! Ÿ! ‼	25
9	! !!! !!! ! !!! !!!! ! ! !!!!! ! ! Ÿ! ‼	25
10	! !! ! !!! ! ‼ ! !!!! ! ! Ÿ! ‼	20
11	ƒ ! !Š!!!!! ! ! !!!! ! !!!!!! ! ! Ÿ!	50
12	! ƒ ! !Š!!!!! ! ! !!!! ! ! !!!! ! Ÿ!	40
13	! !!! ! !!!! ! !!! !!!! !!!!!!! ! Ÿ! ‼	220
14	! ! ! !!!! ! !!! !!!! ! ! !!!!! ! Ÿ! ‼	25
15	! ! !!! !!!! ! ‼ ! !!!! !!!!!!! ! ! !!!!! ! Ÿ! ‼	30
16	! ‼ !! !!!!!!! ! ! Ÿ! ‼	40
17	!! ž! ! !!! !!!! ! !!!!!! ! Ÿ! ‼	50
18	!!! ž! ƒ ! !Š!!!!! ! ! !!!!! ! Ÿ! ‼	50
19	! ‼ !!! ! !!! !!!! ! ! !!!!! ! Ÿ! ‼	20
20	!! !!! !! !!! ! ‼ ! !!!!!!!! ! ! Ÿ! ‼	120
21	! Ÿ! !!!! ! !!! !!!! !!!!!! ! Ÿ! ‼	250
22	!! !! ! ƒ ! ! !!!!! !!!!!! ! ! Ÿ! ‼	150
23	!! !! !! ! !!! !!!! !!!!!! ! Ÿ! ‼	20
24	!! ! ! ! !! ! ! ! ƒ ! !Š!!!!! !!!!!! ! Ÿ! ‼	100
25	! ‼ !! ! !!! ! ‼ ! !!!! !!!!!!! ! Ÿ! ‼	15
26	! ‼ !!!! ! !!! !!!! ! ! !!!!! ! Ÿ! ‼	20
!ðæº º º !º º º !Œ!ðæº º º º ! ! ! Œ		2625

هذه المعاهد لا تعمل بكامل قدرتها الاستيعابية ما عدى كليات المجتمع ..

ملحق رقم (٤) تقدير القبول بالمعاهد التقنية التابعة للوزارات
والجهات الحكومية الأخرى للعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م

!	المعهـــــــد	القبول عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م فعلي
1	المعهد الوطني للعلوم الإدارية وفروعه	ÔÍ ÑÐ
2	المعاهد الصحية الخاصة	Ï Ï ÓÕ
3	معهدي أمين ناشر والعلوم الصحية صنعاء	Ï Ï ÒÑ
5	المعهد العالي للتربية البدنية	**72**
6	معهد الفنون الجميلة	ÔÍ
7	المعاهد الأهلية المتخصصة (أبتك، Ncc)	***1500**
9	المعهد العالي للتوجيه والإرشاد	**200**
	!!dœŒE!de!Œ	**13407**

* تقديريه (١٥٠٠)

تقدير القبول بالكليات والمعاهد العسكرية للعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م

!	المؤسسة التعليمية	القبول عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م فعلي
1	الكلية الحربية	800
2	كلية الشرطة	800
3	كلية الطيران	800
4	الكلية البحرية	800
5	المعهد العالي لضباط الشرطة	550
6	مدرسة تدريب أفراد الشرطة	550
7	خفر السواحل	800
الإجمالي العام		5100